

لتسليمه لانه ايضا لا يضره وهذا الاعتراض مقبول اذا كان المنع
 لما يلزم المستدل بانه **وجوابه** بمثل ما تقدم في المنع مطلقا
مثاله ان يقول المستدل في قبا الصحيح الحاضر اذا تقدر
 عليه الماء على الماء في المريض في جوارز التيمم مكلف وجد السب
 في جوارز التيمم بتعدد المأفوخ التيمم كما ينافى والمريض فيقول المعتز
 المراد يكون تعطف بعض الماء سبعا في جوارز التيمم هل تعذر الماء مطلقا
 او تعذر في السفر والمريض الأول ممنوع في الظن اما ان يناد
 يكتم عنه وانما اذا كان المنع لما يحكيه للتأثير **مثال ذلك**
 لا يلزم المستدل بانه فانه لا يقبل وذلك بان يكون المنع راجعا الى التأثير
مثال ذلك ان يقول المستدل في مثل الملتصق الى الحرم القتل العهد العدوان
 سبب القصاص فيقول المعتز من متى هو سبب اوج مانع الألتى الابدونه
 الأول ممنوع في هذا الاقيل لان حاصله ان الألتى مانع من القصاص
 فهو يطالب بضم ببيان عدم كونه مانعا والمستدل لا يلزمه ذلك لان الدليل
 ما وجد النظر اليه فاذا الظن والله اعلم وهذا الاعتراض راجع ايضا
 الى دعوى اشتراط **الاعتراض السادس** منع
 وجود المدعى عليه في الأصل وهو ان يمنع المعتز من وجود المدعى

المستدل

المستدل عليه في الأصل فضلا عن ان يكون
 هو العلة **مثاله** ان يقول المستدل في المنع من تطهير
 اليد باغ حمله الكلب بالقياس على حمله الخنزير وان يغسل الألبا لونه
 سبعا فلا يطهر بالباغ كالخنزير فيمنع المعتز من ذلك بان يقول
 لان لم بأن الخنزير يغسل الألبا من ولوغه سبعا **وجوابه**
 اشتراط وجوب الى صف المدعى عليه في الأصل بما هو طريق تيمم
مثاله فاذا كان الوصف حيا فبالحسن او عقليا فبالعقل او
 شرعا فبالشرع **مثلا** اذا قال في قياس وجوب القصاص في القتل
 بالثقل على القتل بالهجره قتل عمه عدوان فيقتص منه قاتل بالهجره
 ثلاثة اوصاف حسي وعقلي وشرعي فاذا اجمع المعتز من كون القتل
 بالهجره قتل اقال المستدل معلوم حيا وان منع من كونه عمه اقال
 معلوم عقلا بامتنانه ولو منع من كونه عدوانا قال لان الشرع
 حرمه ويقتب الى صف المدعى في التال الأول بالشرع اذ هو شرعي
 والله اعلم وهذا الاعتراض ايضا يعود الى دعوا احتلال شرط
الاعتراض السابع منع كون الوصف المدعى انه العلة في
 الأصل غله وان كان موجودا فيه وهو من اعظم الاستثناء لعموم